

١٢٤

الكتاب الثاني

—*—

الاقطار العربية

المحرومة من الاستقلال ، والباقية خارج

جامعة الدول العربية

المغرب العربي :
تونس — الجزائر — مراكش
ليبيا

الإمارات العربية :
الكويت — البحرين
الإمارات الساحلية

المغرب العربي

بلاد المغرب

— نظرات عامة —

تنقسم بلاد المغرب الى ثلاثة أقسام أساسية :

(أ) — المغرب الأدنى ، وهو تونس

(ب) — المغرب الأوسط ، وهو الجزائر

(ج) — المغرب الأقصى ، وهو مراکش

إلا أن كلمة المغرب كثيراً ما تستعمل للدلالة على مراکش وحدها . والدولة القائمة

هناك تسمى — بصورة رسمية — « الدولة المغربية » .

وقد تعود أهالي البلاد المذكورة تسمية مصر وما وراءها من البلاد العربية — من

اليمن والحجاز إلى الشام والعراق — باسم « المشرق » كما أنهم درجوا على تسمية أهالي تلك

البلاد باسم « المشارقة » .

وهناك قطر عربي آخر ، يقع بين تونس وبين مصر ، وهو طرابلس الغرب أو « ليبيا » .

كانت مقدرات هذا القطر العربي سارت — مدة قرون طويلة — مع مقدرات تونس ،

وهو كان يدخل لذلك في نطاق القطر المعروف في التاريخ الإسلامي باسم « إفريقية » .

ولكن مقدراته انفصلت بعد ذلك عن مقدرات تونس انفصالاً صريحاً ، وهذا الانفصال

اشتد وتقوى ، بوجه خاص ، بعد استيلاء فرنسا على تونس ، وإيطاليا على ليبيا ، وأصبح

هذا القطر ، قطراً قائماً بذاته .

ولهذا السبب ، تقسم بلاد المغرب الآن ، إلى أربعة أقطار أساسية ، هي : مراکش ،

الجزائر ، تونس ، ليبيا .

فعلينا أن ندرس شؤون الثقافة والتعليم في كل واحد من هذه الأقطار الأربعة على حدة .

إلا أن بلاد الجزائر بأجمعها ، والقطر التونسي بكامله ، وتسعة أعشار من القطر

المراكشي . . واقعة تحت سيطرة فرنسا وتحكمها . والسياسة الفرنسية ، هي التي وجهت

— ولا تزال توجه — الثقافة والتعليم في هذه الأقطار الثلاثة

لذلك يجدر بنا أن نلقي نظرة إجمالية إلى سياسة فرنسا التعليمية في المغرب بوجه عام ،

من هذه الأقطار على حدة .

فرنسا والمغرب

إن فرنسا تحكم الجزائر منذ سنة ١٨٣٠ ، وتونس منذ سنة ١٨٨٢ ، وتسعة اعشار القطر المراكشي منذ سنة ١٩١٢ ، كما أنها استولت — خلال الحرب العالمية الأخيرة — على القسم الجنوبي من ليبيا — وهو القسم المعروف باسم فزان — ؛ وهي تسعى الآن إلى ترسيخ وتأيد نفوذها هناك ، بشتى الوسائل والأساليب .

ومجموع سكان هذه الأقطار المغربية — المرزونة بالحكم الفرنسي — لا يقل عن عشرين مليوناً ، وهو يزيد بذلك على مجموع سكان آسيا العربية .

فيجب على كل عربي مثقف ، أن يطلع — بشئ من التفصيل — على السياسة التي تدير عليها فرنسا — في شؤون التعليم والثقافة ، في هذه الأقطار العربية .

* * *

إن حكم فرنسا في الجزائر ، يختلف — من الوجهة القانونية والدولية — عن حكمها في تونس ومراكش .

لأن الجزائر تعتبر مجموعة ولايات فرنسية ، لا تتمتع بأى كيان سياسى خاص . وأما تونس ، فأنها تعتبر مملكة ذات كيان سياسى ، ولو كانت خضوعة لحماية فرنسا ، بموجب معاهدة فرضت عليها بقوة السلاح ؛ وهى ذات سيادة خاصة ، من الوجهة القانونية ، ولو بصورة اسمية ومراكش ، تشبه تونس بهذا الاعتبار : وهى أيضا تعتبر مملكة ذات سيادة ، خاضعة لحماية فرنسا .

فلكل من تونس ومراكش قوانين وأنظمة خاصة بها ، يضعها الموظفون الفرنسيون ؛ ولكنهم يعرضونها على تصديق رئيس الدولة الأعلى — وهو الباي في تونس والسلطان في مراكش — لا كسابها الصفة الشرعية .

وأما الجزائر ، فأنها تتبع القوانين الفرنسية مباشرة . في الواقع ، يوجد هناك بعض القوانين الخاصة بالقطر المذكور ، إلا أن القوانين المذكورة أيضا قوانين فرنسية ، تعرض على مصادقة رئيس الجمهورية الفرنسية .

ولكن هذه الأوضاع القانونية ، لا تخرج — في ساحة الفعاليات — عن نطاق الأمور الشكلية ، وهى تخفى وراءها إدارة فرنسية فعلية . وأعمال استعمارية تحكمية .

ففسير فرنسا في جميع هذه الأقطار الثلاثة نحو غاية واحدة ، هي السعى وراء تجريد البلاد المغربية من جميع مقومات العروبة ، وفرنستها الى أقصى حدود الامكان .
وللوصول الى هذه الغاية ، اتخذت فرنسا لنفسها سياسة أساسية ثابتة ، تلخص بما يلي :
(أ) — اسكان أكبر عدد ممكن من الفرنسيين المستعمرين في كل واحد من الاقطار المغربية ، لتسهيل فرنستها بصورة تدريجية .

(ب) — السيطرة على شؤون الثقافة والتعليم فيها سيطرة مطلقة ، لتوجيهها الوجهة التي تقتضيها مصالح فرنسا ومطامعها الأساسية .
ان الشطر الأول من هذه السياسة لا تدخل في نطاق أبحاث هذا الكتاب . ومع هذا نرى من الضروري أن نشير الى ان التمددات الفعلية التي اتخذتها فرنسا — تنفيذاً لهذه السياسة — أدت الى استيطان عدد لا يستهان به من الفرنسيين والاوروبيين في الأقطار المغربية ، وقد تجاوز مجموع هؤلاء الآن المليون ونصف المليون .

في الواقع ان الجاليات الفرنسية والاجنبية ، لا تزال أقلية ، لا تتجاوز في أي قطر من أقطار المغرب عشرين بالمائة من السكان . الا ان هذه الاقلية تتمتع بامتيازات كبيرة جداً ، تجعلها سيدة البلاد فعلاً .

* * *

ان معرفة هذه الحقائق ضرورية لفهم أوضاع الثقافة والتعليم في البلاد المغربية ، لأن هذه الأوضاع تختلف اختلافاً كبيراً ، بالنسبة الى كل واحدة من هاتين الطائفتين : طائفة الدخلاء الفرنسيين والاوروبيين ، وطائفة سكان البلاد الأصليين .

لأن خزانة الدولة العامة — في كل قطر من الأقطار المغربية — تنفق بسخاء كبير ، لضمان كل ما يلزم لنشر التعليم بين الفرنسيين المقيمين فيها ، وايصال معاهد التعليم المؤسسة لأجل هؤلاء الى أقصى درجات الكمال المقررة لفرنسا نفسها . . . في الوقت الذي تقتر فيه غاية التقدير في الاتفاق على تعليم سكان البلاد الأصليين . ولذلك يجد الباحث نفسه مضطراً الى درس حالة التعليم لدى كل واحدة من هاتين الطائفتين على حدة .

إلا أن الفرق بين الطائفتين للذكورتين — من وجهة التعليم — لا ينحصر بالكمية لحسب بل يشمل الكيفية أيضاً ، كما يتضح ذلك من استعراض تطور سياسة التعليم التي أتبعها فرنسا في الأقطار المغربية ، منذ بدء سيطرتها عليها .

- ١ -

سياسة التعليم

إن سياسة فرنسا الأساسية — وخطتها الجوهرية — في أمر تعليم المغاربة ، قد تجمعت وتشكلت بآدى الأمر ، في الجزائر ، ثم انتقلت منها إلى تونس ، فراكش ، في الواقع أن هذه السياسة تطورت بعض التطور — وتكيفت بعض التكيف — في كل قطر من هذه الأقطار ، حسب ما تقتضيه أحوال البلاد الخاصة من ناحية ، وأوضاعه من ناحية أخرى .

غير أن التجارب الجزائرية ظلت الخيرة الأساسية لسياسة فرنسا التونسية والمراكشية وصارت بمثابة منبع الإلهام لها .

ولذلك ، يترتب على من يريد أن يكون فكرة صحيحة عن سياسة فرنسا التعليمية في أفريقيا الشمالية أن يستعرض أولا الأطوار التي مرت عليها سياسة التعليم في الجزائر — ثم ينتقل من ذلك إلى بحث أطوار هذه السياسة في كل من تونس ومراكش . هذا ما سنفعله فيما يلي :

١ - في الجزائر

لقد أظهر كتاب فرنسا وخطباؤها نزعتين أساسيتين ، عندما أرادوا أن يقرروا السياسة التي يجب اتباعها في الجزائر ، عند بدء الاستيلاء عليها : التنصير والفرنسة ، وبتعبير أوضح العمل على إقامة الديانة المسيحية محل الديانة الإسلامية ، وإحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية .

وكانت هاتان النزعتان تتأزران في أذهان الكثيرين من الفرنسيين ، لأنهم كانوا يرون أن التنصير يساعد على الفرنسية ، كما أن الفرنسية تسهل التنصير .

وقد تجملت النزعتان المذكورتان ، في صراحة وجلاء ، في عدة خطب وتقارير ، صدرت من رجال مسؤولين عقب بدء حملة الجزائر ، وبعد استقرار التحكم الفرنسي فيها . معلوم أن ملك فرنسا ، القديس لويس ، كان قاد عدة حملات صليبية على أفريقيا الشمالية ومات أمام أسوار مدينة تونس ، خلال الحملة الأخيرة التي قادها إلى هناك .

يظهر أن الثأر لذلك الملك المقدس ، وإتمام العمل الذى قام به ، — دون أن ينجح فيه — ، كانا من الأمور التى لاتزال تدغدغ بعض النفوس الفرنسية ، منذ مدة طويلة .
ولذلك سارع سياسة فرنسا إلى الربط بين حملة الجزائر الجديدة ، وبين حملة القديس لويس القديمة ، وأظهروا هذا الارتباط فى الخطاب الرسمية .
وقد قال الملك شارل العاشر فى خطاب العرش الذى ألقاه فى ٢٠ آذار سنة ١٨٣٠ ما يلى : « إن الترضية الباهرة التى أريد الحصول عليها ، حفظا لكرامة فرنسا ، ستتحول — بعون الله تعالت قدرته — ، لمنفعة النصرانية » .

وقال وزير الحربية « كلرمون تونير » فى خطابه : « إن القدرة الصمدانية دعت حفيد القديس لويس إلى الثأر لكرامته ، ولكرامة الإنسانية والدين فى وقت واحد . إنها لم تفعل ذلك عبثا ، بل فعلته لحكمة توختها : ربما سنحظى بالسعادة بجعل أهالى تلك البلاد مسيحيين عن طريق تدينهم » .

وكان القائد العام لجيوش الحملة ، أمر — عقب احتلال مدينة الجزائر — بالاستيلاء على « أعظم وأجمل جامع » فى المدينة لتحويله إلى كنيسة ، وأرسل خطابا للرئيس الدينى الذى يتولى ذلك العمل ، يقول له فيه « إنكم جئتم معنا إلى هنا ، لفتحتوا من جديد أبواب المسيحية فى أفرىقا .. »

ولهذه الأسباب كلها ، أخذت الارساليات الدينية تتوافد على الجزائر ، وتظهر نشاطا كبيرا فيها ، بمؤازرة رجال السياسة والجيش . وتسهيلا لتحقيق هذه الغاية ، تكونت جماعة دينية خاصة ، عرفت بأسم « الآباء البيض » ، لأنهم كانوا يلبسون البرانس البيضاء تشبهاً بالاهالى ، بغية تسهيل الاندساس بينهم ، والتأثير فيهم .

وقد بدأ هؤلاء أعمالهم بجمع الايتام فى المدارس والملاجىء والاديرة ، وترتيبهم تربية مسيحية . وقد استفادوا فى هذا المضمار ، من الجماعات التى توالى على البلاد ، والثورات التى قامت فى مختلف الجهات .

لأن هذه الجماعات كانت تؤدي — بطبيعة الامر — إلى تيتيم وتشربد عدد كبير من الاطفال ، كما أن حركات القمع الغنيفة التى كان يقوم بها جيش الاحتلال لكسر مقاومة الاهلين ، كان يزيد عدد اليتامى والمشردين . وكل ذلك كان يفسح مجالا واسعا لأعمال الآباء البيض ، ويزيد فى آمالهم التنصيرية . ومع كل ذلك ، فأنهم لم ينجحوا فيما كانوا يريدون اليه ، ويمكن

التأكيد بأن الجهود التي بذلها هؤلاء في هذا السبيل لم تثمر من الثمرات الإيجابية ما يستحق الذكر، ولم تنتج نتائج فعلية سوى تنفير الناس منهم وتبعيدهم عن المعاهد الفرنسية بوجه عام. لأن الناس صاروا ينظرون الى جميع تلك المؤسسات ككفخاخ منصوبة للتصير.

وأما سياسة الفرنسية، فهي أيضا ظهرت الى الميدان، منذ أوائل أيام الاحتلال، وعقب الشروع في تنظيم إدارة الجزائر.

وقد جاء في تقرير رسمي مايلي: «إن اياالة الجزائر، لن تصبح حقيقة، مملكة افرنسية، إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية (Nationale) والعمل الجبار الذي يترتب علينا انجازُه هو: السعى وراء نشر اللغة الفرنسية بين الالهالي — بالتدرج — إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن».

وجاء في تقرير رسمي آخر وضع سنة ١٨٤٩ مايلي: «لأنس ان لغتنا هي اللغة الحاكمة (Ia langue souveraine) فأن قضائنا المدني والعقابي يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللغة، وهذه اللغة يجب أن تصدر — بأعظم ما يمكن من السرعة — جميع البلاغات الرسمية، وبها يجب أن تكتب جميع العقود، وليس لنا ان نتنازل عن حقوق لغتنا، فأن اهم الامور التي يجب أن يعتنى بها قبل كل شيء، هو السعى وراء جعل اللغة الفرنسية، دارجة وعامة (Usuelle et vulgaire) بين الجزائريين — الذين قد عقدنا العزم على استمالتهم اليها، وتثليهم بنا، وادماجهم فينا، وجعلهم افرانسيين (Franciser) وقد كتب الوالي العام للجزائر، في دياجة التقرير الذي قدمه للامبراطور نابوليون الثالث لاجل إنشاء مدرسة لتثنية المعلمين سنة ١٨٦٥ مايلي: «إذا أردنا أن نخدم المدارس المعدة لقبول الشباب المسلمين على نشر اللغة الفرنسية وتعميم الآراء الفرنسية بسرعة، يجب أن نشيء مدرسة لإعداد المعلمين القادرين على أداء هذه المهمة».

وخلاصة القول أن «فرنسة الجزائريين» كانت من أهم الاهداف التي يسير نحوها رجال السياسة والتعليم في فرنسا.

وما يجدر ذكره في هذا الصدد، إن بعض المفكرين ما كانوا يؤمنون بإمكان فرنسة الجزائريين، ومع هذا كانوا يقولون أن الغرض الاساسي من تعليم الالهاليين يجب أن يكون نشر اللغة الفرنسية فيما بين هؤلاء، إلى أقصى حدود الإمكان.

حتى أن «فرديناند برئيسون» — الذي يعد من أكبر بناءة نظام التعليم في فرنسا،

والذى كان المساعد الايمن لجول غريفي المشهور في إصلاحاته الأساسية .. حتى فردينا ند بونيسون نفسه ثبت في تقريره عن « خطط التعليم التي يجب اتباعها في الجزائر » ما يلي : « ان تعليم الأهالي المحلية ، يعنى — قبل كل شىء — تعليمهم اللغة الفرنسية » .

في الواقع أن الامبراطور نابليون الثالث أراد أن يحور سياسة فرنسا في الجزائر تحويراً أساسياً ، إذ قال في بيان أذاعه سنة ١٨٦٣ ما يلي « ان الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى العام المفهوم من هذه الكلمة ، بل هي مملكة عربية . وانا اعتبر نفسى امبراطوراً على العرب بقدر ما أراهم امبراطوراً على الفرنسيين . وأرجح أن أستفيد من شهامة العرب وشجاعتهم على أن أستغل فقرهم وعوزهم » .

ان السياسة التي جاء بها هذا البيان الامبراطوري حثت المسؤولين على زيادة الاهتمام بتعليم الجزائريين ، وعلى تكثير المدارس الخاصة بهم . إلا أنها لم تغير شيئاً من جوهر سياسة التعليم في الجزائر ، وهي اعتبار التعليم واسطة لنشر اللغة الفرنسية بين العرب ، بغية استئناسهم نحو فرنسا .

وفضلاً عن ذلك ، معلوم أن الامبراطورية لم تعش بعد صدور هذا البيان أكثر من سبع سنوات . وأما بعد انقراض الامبراطورية — وزوال عهد نابليون — فلم يبق أثر لفكرة « المملكة العربية » وعادت الجزائر إلى منزلة « المستعمرة الفرنسية » بكل معنى الكلمة وعاد أمر تعليم الجزائريين إلى ما كان عليه من الإهمال . حتى أن معظم المدارس الفرنسية الإسلامية التي أنشئت في عهد الامبراطورية ألغيت بعد زوال ذلك العهد ، ولم يبق أى أثر لفكرة « المملكة العربية » الطارئة والقصيرة الأجل .

وظلت — على كل حال — فكرة « التعليم لنشر اللغة الفرنسية » ، ولتجيب فرنسا ، هي السائدة عند رجال الفكر والسياسة المسيطرين على مقدرات القطار الجزائرى .

ومما يلفت النظر أن هذه السياسة التعاليمية نفسها لم تسلم من معارضة المستعمرين الفرنسيين .. قامت جماعة منهم تعترض على تعليم أبناء المسلمين في الجزائر ، ولو بهذه الصورة وباللغة الفرنسية وحدها ، ولو لهذه الغاية على وجه الاختصار .

وهذه المعارضة نمت وترعرعت بوجه خاص بين الفرنسيين الذين هاجروا إلى الجزائر واستوطنوها ، وأخذوا يستغلون مرافقها الطبيعية باستخدام العمال الجزائريين .

مهما كان نوع هذا التعليم — يضعف في نفوس هؤلاء عادات الاستسلام والإنياساد، ويولد فيهم نزعات الطموح والإنفلات، ولذلك أخذوا يتوسلون بوسائل شتى للحيلولة دون تعليم الجزائريين، ولو تعليما بسيطا وبدائيا. حتى أنهم لم يتورعوا من التصريح برأيهم هذا على رؤس الأشهاد، في مؤتمر علني عام.

فقد قرر المؤتمر الذي عقده المستعمرون الفرنسيون في الجزائر — خلال شهر آذار من سنة ١٩٠٨ — ما يلي :

« ويلاحظ المؤتمر أن تعليم الأهالي يعرض الجزائر إلى خطر حقيقي، من الوجهتين الاقتصادية والإستيطانية، ولذلك يتمنى إلغاء هذا التعليم »

في الواقع أن السلطات الحاكمة لم تعمل بهذا الإقتراح، فلم تلغ المدارس وفقا لتلميحات هؤلاء المستعمرين، ولكنها لم تسلم من تأثير هذه الملاحظات. ولذلك التزمت جانب الحذر الشديد في نشر التعليم بين الجزائريين. ودرجت على اتباع سياسة « تحديد التعليم » من الوجهتين السكينة والكيفية.

ومن الأمور التي تمسكت بها فرنسا أشد التمسك في سياستها التعليمية في الجزائر، هو إهمال اللغة العربية إهمالا كبيرا، ثم مكافئتها مكافئة فعالة، وتركيز الجهود حول نشر اللغة الفرنسية وجعلها « لغة التعليم » لجميع مواد الدراسة، في جميع المدارس بدون استثناء.

هذا، وكان في الجزائر عدد كبير من المدارس الدينية التقليدية — الكبيرة والصغيرة — لم تعرض فرنسا على هذه المؤسسات التعليمية الدينية تعرضا مباشرا، إلا أنها عملت على تقويض دعائمها وإضعافها شيئا فشيئا — مادة ومعنى — لكي تنهار وتلاشى من تلقاء نفسها، بمرور الزمن. فإنها أولا : توسلت بشتى الوسائل لاستنزاف مواردها المالية، ثانيا : منعتا عن تدريس المواد التي لا تتصل بالدين اتصالا مباشرا، وبذلك حرمتها من جميع وسائل التجديد والنهوض.

ولضمان الوصول إلى غايتها من هذه التدابير، أخضعتها إلى رقابة شديدة.

وفي الأخير عندما رأت من الضروري أن تتساهل قليلا في أمر « منع تدريس المواد » الغير دينية، في المدارس القرآنية، أصدرت مرسوما تشترط فيه على كل من يريد تدريس مثل هذه المواد في المدارس القرآنية، أن يكون حائزا على السرتيفيكات الفرنسية. وعندما هاج الوطنيون على هذا المرسوم، أصدرت بيانا صرحت فيه أن هذا الشرط ينحصر بالذين

يودون تدريس الحساب والتاريخ والجغرافيا ، ولا يشمل من يتولى تدريس القرآن والدين فقط . وغنى عن البيان أن هذا التصريح كان بمثابة اعتراف على اشتراط معرفة اللغة الفرنسية ، حتى على من يريد تعليم أبسط مبادئ الحساب وأهم صفحات تاريخ الاسلام . وقد توجهت السلطات الفرنسية في الجزائر ، التدابير المتخذة لمكافحة اللغة العربية بتقرير سياسة تعليمية خاصة بالبربر : زعم رجال الحكم وصناديد الاستعمار ، أن البربر لم يكونوا مسلمين تماما Ils ne sont pas complètement islamisés ولذلك لم يكن من العسير تفريقهم عن العرب ، ثم استماتهم إلى فرنسا ولهذا السبب أكرمت فرنسا من إنشاء المدارس في المناطق المسكونة بالبربر وبالقبائل البربرية ، غير أنها منعت فيها التكلم بغير اللهجات البربرية أو اللغة الفرنسية . وحظرت على الفقهاء الانتقال إلى المناطق المذكورة ، وتعليم القرآن فيها ، وذلك لقطع صلة البربر باللغة العربية ، وبكل ما يتصل باللغة العربية ، وحتى بالقرآن الكريم إن أحداث الحرب العالمية الأخيرة ودعايات « مكافحة الفقر والمرض والجهل » التي غمرت العالم خلال الحرب المذكورة وبعدها . . اضطرت فرنسا إلى التراخي في سياسة « تحديد التعليم من حيث الكمية » ، ولما لم تحدد قيد شعرة عن سياستها المتعلقة بتحديد من حيث الكيفية . . إنما لا تزال تكافح وتطارد اللغة العربية والثقافة الاسلامية في الجزائر بكل الوسائل الممكنة . . ولا تزال تعتبر المدرسة واسطة « لتعليم اللغة الفرنسية ونشرها بين الجزائريين » ، ولا تزال تمنع عن المسلمين فرص التعليم الذي يتعدى حدود المبادئ الأولية ، بكل ما لديها من قوى ووسائل .

٢ - في تونس

عندما استولت فرنسا على تونس — سنة ١٨٨١ — كانت استفادات من تجربة استعمارية في الجزائر — دامت مدة نصف قرن . ولذلك سبرت سياستها العامة — وسياساتها التعليمية في تونس على ضوء التجارب التي كانت قامت بها في الجزائر .

في الواقع أن ظروف تونس كانت تختلف عن ظروف الجزائر من وجوه عديدة . فكان لا بد لفرنسا من أن تكييف سياستها وفقاً لمقتضيات هذه الظروف الجديدة ، ولكن نقطة البدء في هذا التكيف أيضاً كانت التجربة الجزائرية .

فإن فرنسا ، عندما استولت على الجزائر — سنة ١٨٣٠ — لم تجابه معارضة دولية قوية ومناصفة استعمارية صريحة من الدول الأوروبية . كما أنها لم تجد نفسها أمام مدارس تقليدية قوية ، ولا مدارس

عصرية حديثة . ولذلك استطاعت هناك أن تسير على سياسة استعمارية سافرة ، دون أن تضطر إلى برقعها ، لستر مقاصدها الحقيقية .

وفضلا عن ذلك ، أن الاستيلاء على الجزائر كان حدث قبل أن تقوم نهضة فكرية وإصلاحية بارزة في أي قطر من الاقطار العربية أو الإسلامية . ولذلك استطاعت فرنسا أن تترك أهل الجزائر مدة طويلة في غفلة عما يحدث من التطورات والنهضات في سائر أنحاء العالم العربي بوجه خاص والعالم الإسلامي بوجه عام .

ولكن الأحوال عند فرض الحماية الفرنسية على تونس كانت تختلف عن كل ذلك اختلافا كبيرا : أولا — كان في تونس جالية إيطالية أكبر من الجالية الفرنسية . وكانت إيطاليا تطمح في امتلاك تونس قبل فرنسا وأكثر من فرنسا . ولهذا السبب لم تقدم فرنسا على إلحاق تونس إلى بلادها — كما كانت فعلت في الجزائر — ، بل رجحت أن تبقى الاسرة الحاكمة على رأس مملكتها ، مكثفية بأخضاعها إلى « الحماية » ، وذلك توقيا من الاشكالات الدولية . فاضطرت بذلك إلى القيام بأعمالها ومشاريعها الاستعمارية بشيء من الحذر ، بوسائل مقنعة ، تحت ستار الحماية .

وفضلا عن ذلك ، لقد وجدت فرنسا نفسها في تونس أمام مدرسة تقليدية قوية الجذور من ناحية ، ومدرسة عصرية حديثة التكوين وشديدة الحيوية من ناحية أخرى : أنها وجدت نفسها أمام « جامع الزيتونة » المشهور في كل بلاد المغرب شهرة جامع الازهر في المشرق من ناحية ، وأمام المدرسة الصادقية المؤسسة حديثا وفق أساليب المدارس العصرية من جهة أخرى .

وفي الأخير ، إن حركات النهوض والإصلاح في سائر أنحاء العالم العربي والعالم الإسلامي ، كانت قطعت شوطا كبيرا — قبل تاريخ فرض الحماية على تونس — ، فما كان في استطاعة فرنسا ، أن تبقى التونسيين مدة طويلة في غفلة عن تلك الحركات ، وفي معزل عن تلك النهضة ، ولا سيما أن تمنع عنهم تأثيراتها .

ولهذه الأسباب كلها ، لم تستطع فرنسا أن تسترسل في مكاتبة اللغة العربية ومحاربتها في تونس ، بقدر ما كانت استرسلت فيها في الجزائر . — أنها في الواقع أنها اختطت لنفسها سياسة تعليمية مماثلة للسياسة التي انتهت إليها في الجزائر : أنها أنشأت المدارس اللازمة لتعليم الفرنسيين والأوروبيين قبل المدارس اللازمة لتعليم التونسيين ، واهتمت برفع مستوى النوع الأول

من لمدارس دون أن تلتفت كثيرا إلى مستوى النوع الثاني منها وجعلت ، الفرنسية لغة التعليم في المدارس الفرنسية العربية أسوة بالمدارس الفرنسية البحتة . ولسكنها — مع كل ذلك — اضطرت إلى جعل اللغة العربية لغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية ، كما اضطرت إلى افساح المجال إلى تعليم اللغة العربية في المدارس العربية الرسمية ، ولو بصفة لغة إضافية . وفي الأخير ، إنها لم تستطع أن تقوض دعائم جامع الزيتونة ، كما أنها لم تستطع أن تحول دون اصلاح نظمها وتدرساتها — وفقا لما تقتضيه الحياة العصرية — مدة طويلة .

وفضلا عن ذلك كله ، لم تجد فرنسا في تونس جماعات كبيرة — تستطيع أن تعتبرها « غير عربية » أو « غير مسلمة تماما » — ، كما فعلت في الجزائر . ولذلك لم تجد في تونس مجالا لتطبيق سياسة استغلال دعايات « العرب والبربر » لمكافحة اللغة العربية .

فلم تنجح فرنسا في أمر مكافحة اللغة العربية ومحاربتها في تونس بقدر ما نجحت في الجزائر ، وإن كانت قد بذلت جهودا كبيرة في هذا السبيل ، وإن كانت لا تزال تجعل « الحد من تيار اللغة العربية والثقافة العربية » المحور الاصلى ، والهدف الاساسى فى سياستها التعليمية .

٣ - فى مراكش

وأما فى مراكش ، فقد سارت الأمور على أنماط أقرب إلى ما حدث فى تونس منه إلى ماتم فى الجزائر .

لأن هناك أيضا اضطرت فرنسا إلى فرض الحماية دون أن تلغى السلطنة ، كما اضطرت إلى اعتبار اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية .

وهناك أيضا اهتمت بتعليم الاوروبيين وأهملت تعليم أهل البلاد الأصليين . كما أنها جعلت اللغة الفرنسية لغة التعليم فى جميع المدارس ، بما فيها المدارس المخصصة لأبناء العرب المسلمين . ولسكنها لم تستطع أن تكافح اللغة العربية بقدر ما كلفتها فى الجزائر . ومع هذا أنها وجدت فى مراكش مجالا لمكافحة العربية أوسع من المجال الذى وجدته فى تونس ، وذلك للسببين التاليين :

أولا — لأن مراكش كانت — عند فرض الحماية الفرنسية عليها — أقل اتصالا من تونس سائر أنحاء العالمين العربى والاسلامى ، وأقل تأثرا منها بحركات النهوض والاصلاح القائمة فى العالمين المذكورين .

ثانيا - لأنه يوجد في مراکش قبائل بربرية كثيرة ، تتكلم بلهجات بربرية خاصة ، وإن كانت مثقفة بالثقافة العربية الاسلامية ، فاستطاعت فرنسا أن تتخذ أحوال القبائل المذكورة ذريعة لاستصدار - « الظهير البربري » ، المشهور لتبعد البربر عن العرب ، وقطع صلاتهم باللغة العربية ، وبكل ما يمت بصلة إلى العربية بما في ذلك القرآن الكريم .

هذه هي الخطوط الأساسية للسياسة التي تمشت ولا تزال تتمشى عليها فرنسا في أمر تنظيم وتوجيه التعليم في البلاد المغربية التي تحكمها .

- ٢ -

شكاوى المغاربة ومطالبهم

تشكو الشعوب المغربية بأجمعها من أوضاع التعليم القائمة في بلادهم ، وكثيرا ما ينعت كتابها السياسة التي تسير عليها فرنسا في هذا المضمار بقولهم أنها « سياسة التجهيل العام » ، لا « التعليم العام » .

وهم يطالبون - بكل وسيلة - بإصلاح هذه الأوضاع إصلاحا شاملا ، وتغيير تلك السياسة تغييرا أساسيا .

ولعل أشمل الوثائق التي توضح وتلخص شكاوى المغاربة ومطالبهم في أمور التعليم والثقافة ، هي التقارير التي وضعها أخيرا مؤتمر « طلبة المغرب العربي » الذي انعقد بدعوة من « جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين » .

فقد اعتادت الجمعية المذكورة أن تعقد مؤتمرات دورية ، للبحث في مختلف شؤون البلاد المغربية وحاجاتها .

وانعقد آخر هذه المؤتمرات - وكان الحادى عشر - في مدينة تونس ، سنة ١٩٥٠ واستمر من ١٥ إلى ٢٣ أيلول .

واجتمع في المؤتمر المذكور عدد كبير من طلبة المغرب العربي ممثلين عن أقطارها الأربعة - وتوزعوا على ثلاث لجان هي : اللجنة الثقافية ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، واللجنة السياسية . وكل واحدة من هذه اللجان وضعت تقريرا وافيا عن القضايا التي

اختصت بها . وهذه التقارير عرّضت على المؤتمر ، ونوقشت في جلسات عامة ، وفي الأخير اقترنت بمصادقة المؤتمرين ، مع بعض التحويرات التي اقترحت أثناء المناقشات .

وقد اعتبر المؤتمر نفسه ، بمثابة « مؤتمر رسالة الشباب » ، ولذلك صدر تقاريره بكلمة عن « رسالة الشباب » ، يعقبها تقرير عام .

ونحن سننقل فيما يلي ، تلك الكلمة وذلك التقرير ، مع تقرير اللجنة الثقافية ، بنصوصها الكاملة ، وسنلحق بها بعض الفقرات المقتبسة من التقارير الأخرى ، مما له علاقة بشؤون الثقافة والتعليم . وكل ذلك بغية إعطاء فكرة واضحة عما يدور في أذهان مثقفي المغاربة ، ويحتاج في صدورهم من انتقادات وشكايات ، ونزعات ورغبات .. حول أمور الثقافة والتعليم في تلك الأقطار العربية .

مقدمة في رسالة الشباب :

إن الشباب جندي مسخر لمصلحة بلاده ، لا يمكنه الانفصال عن شعبه ولا عن الكفاح القوي العام الذي يقوم به الشعب بأسره ، موحداً لا انصداع فيه .

ورسالة الشباب ، الكبيرة الخطر في الشعوب بصفة عامة ، وفي الشعوب المولى عليها بصفة خاصة ، ورسالة الشباب المغربي أن يكون في طليعة الكفاح في سبيل تحرير بلاده من ربة الاستعمار ، وانتشالها من براثن الجهل والفقر والاستغلال . فهو عنصر لا يتسنى له أن يؤدي رسالته الاستقلالية إلا إذا كان متشبهاً بالمثل العليا الإسلامية ، عاملاً في صرح القومية ، منتظماً داخل الحركات الوطنية ، مؤمناً بشعار الوحدة العربية .

والشباب المغربي أن يؤدي رسالته نحو وطنه وشعبه إلا إذا كان معتمداً أولاً وبالذات على نفسه ، متكللاً على جهوده الخاصة ، موقناً أن كل إعانة يسديها إليه اخوانه وأصدقائه إنما هي إعانة تكميلية .

والشباب المغربي تفرض عليه رسالته أن لا ينزوي عن شعبه ، كما لو كان أجنبياً عنه ؛ بل يفرض عليه أن يتوجه إلى الشعب ، وأن يندمج في صفوفه ، حتى يتخذ من نفسه آلة فعالة لمصلحة الشعب .

والشباب المثقف بوجه أخص ، فإن الواجب يقضى عليه أن يتحمل إلى جانب هذه

الرسالة ، رسالة أخرى . تجعل منه الجندي العامل المسخر لثقيف الشعب والسهر على تربيته تربية قومية عربية إسلامية .

القرار العام :

الشعب المغربي شعب عربي مسلم .
والشباب المغربي يعتقد أن الثقافة في بلاده يجب أن لا تكون إلا ثقافة إسلامية عربية قومية .

والشعب المغربي شعب يكافح في سبيل استقلاله .
والشباب المغربي يعتقد أن الثقافة يجب أن تكون استقلالية ، مهمتها إنارة سبيل المغربي لتحرير فكره ، واسترجاع كرامته ، وبناء كيانه ، وتخليص وطنه من مخالب الاستعمار .
والشعب المغربي وحدة في الجنس والتاريخ والدين واللغة .
والشباب المغربي يعتقد أن الثقافة يتحتم أن تكون ثقافة موحدة في برامجها ومبادئها .
الشعب المغربي هو عماد الاستقلال ومنبع القوة . والشباب المغربي يفرض على الثقافة أن تكون في سبيل الشعب وخدمته .

والشعب المغربي له الحق في أن تكون له مكانة بين الأمم المستقلة الراقية .
والشباب المغربي يريد أن تكون الثقافة المغربية ثقافة حية ، مسيرة لروح العصر . لذلك يرى أن الحلول الموصلة إلى هذه الغاية هي :

- (١) — جعل اللغة العربية لغة رسمية للتعليم في جميع أطواره .
- (٢) — جعل التعليم إجباريا للذكور والإناث في طوره الابتدائي ومجانيا في جميع أدواره .
- (٣) — إصلاح التعليم بالمعاهد الإسلامية المغربية بإدخال المواد الحديثة فيها والعلوم الحية . وإصلاح برامج التعليم ومناهجه وتوحيدها وفتح التخصص في وجه خريجها .
- (٤) — حرية نشر التعليم والثقافة مع احترام المبادئ الإسلامية العربية القومية .
- (٥) — تجنيد كافة المثقفين لمحاربة الأمية وتعميم الثقافة في جميع أوساط الشعب ، أصبح النظام الاقتصادي والاجتماعي الأساس الأصلي الذي تشيد عليه النظم السياسية في البلاد . والبلاد المغربية غنية بخيراتها الكثيرة المتنوعة . أما الشعب المغربي فقير يتخبط في البؤس

والشقاء . إذ أن هذه الثروة لم تصرف في مصالح المغربي ، بل احتكرها واستغلها أجنبي جشع عنيد .

فالشباب المغربي يريد استرجاع ثروة بلاده واستعمالها في سبيل رقي الشعب وسعادته .

ولذا يجب أن لانسمح لأنفسنا بإيقاد نار التنازع بين عناصر أمتنا ، لأن المغرب العربي — مع إنكاره لنظام الاقطاعية — يجب عليه مالم يستقل أن يتحد في كفاحه ضد عدو مستغل واحد ، وهو الاستعمار الغشوم وأعوانه الخونة .

ويرى الشباب انه من الواجب الاعتماد على اليد العاملة المغربية وجعلها تتمتع بمنتجات ما كدت في إخراجها وصنعه واستهلاكه .

يتحتم أن يتمتع العامل بكامل حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ولذلك يرى الشباب المغربي ان من الضروري :

- (١) — مشاركة العامل في اقتصاد بلاده .
 - (٢) — تأميم الشركات ذات المصلحة العامة .
 - (٣) — السعي في إنشاء نقابات حيث لا توجد ، باعانة المنظمات الثقافية القومية الموجودة وفي توحيد عمال المغرب العربي ، لتكتيل حركتهم النقابية والدفاع عن حقوقهم الحيوية .
- المغرب العربي كل في جنسه ودينه ولغته وثقافته وتاريخه واقتصاده ، ورغم الحدود الاصطناعية التي فرضها الاستعمار لتقسيمه وتضعيفه واستغلاله ، ورغم افتراءات المستعمر المدعى أن الجزائر قطعة من تراب هي عنه أجنبية .

فإن الشباب المغربي مؤمن إيمانا قطعيا ان المغرب العربي وحدة لا تتجزأ . وان قضيته قضية واحدة ، وكفاحه كفاح واحد ، ومصيره مصير واحد .

وما سوء الحالة الراهنة التي آل اليها الشعب المغربي ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا إلا نتيجة الاستعمار البغيض الذي سلطه الأجنبي عليه ليعرقل وسائل تطوره ورفيه .

والشباب المغربي يصرح أمام العالم انه عازم على التخلص من هذا الاستعمار البغيض ، مكافحا كفاحا موحدا متواصلا حتى ينال المغرب العربي استقلاله التام .

لأن الشباب المغربي مؤمن بأن القضاء على هذا الاستعمار هو الوسيلة الوحيدة لتشييد نظام ديمقراطي يضمن للجميع أبناء المغرب العربي التمتع بكامل الحريات والحقوق الانسانية

على أساس المساواة ، يجعل حدا لاستغلال الإنسان للإنسان ، ويقضى على جميع الإمتيازات و يقيم العدل فى المضمار الثقافى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى .

تقرير اللجنة الثقافية

حول الثقافة فى المغرب العربى

يمتاز الانسان عن سائر المخلوقات بأنه مفكر ، أى قادر على الفهم والاتحاد فى السلوك . وقد ترتبت عليه بذلك المسؤولية عن سلوكه . وبما أن هذه المسؤولية عظيمة ، فإن مصير الإنسان متوقف على تقديرها . وسلوكه هو المعبر عن درجة هذا التقدير . فالحائن لوطنه مثلا لا تقدير عنه للمسؤولية بخلاف الساهر على واجباته نحو وطنه .

وتقدير المسؤولية إنما يكتسب بالتربية والتعليم الذين هما عماد الثقافة . وحظ الانسان من الثقافة هو حظه من المدنية . لأن الثقافة هى أهم عناصر المدنية ، إن لم تكن هى روح المدنية . فالأمة المتقدمة هى الأمة التى تملك أوفر حظ ممكن من الثقافة . فلا غرابة إذن أن نقول أن قضية الثقافة هى قضية المدنية . لأن رسالتها هى تحرير الفكر البشرى من جميع العوامل التى تؤخره ، وتحطيم جميع العرافيل التى تقف فى طريق تقدمه ، وتمكينه من فهم المشاكل التى تعرض له ، وتوجيهه نحو السلوك المستقيم . ولا غرابة إذا قلنا أن أمة لا ثقافة لها لا مدنية لها .

وقضية الثقافة فى بلاد المغرب العربى لا تزال من المشاكل الهامة التى تتطلب حلا عاجلا . والباحث فى حالة المغرب وتاريخه يجد أن له ثقافة خاصة . وهى مجموع الأثر الذى كونه فى نفوس المغاربة اتصالهم بمختلف الحضارات وخاصة الحضارة الاسلامية التى لا تزال إلى يومنا هذا المسيرة الخاصة للثقافة المغربية . وقد ضعفت هذه الثقافة منذ أن ضعفت الصلة بين المغرب العربى والأقطار الاسلامية الشقيقة ، وحل بها الاستعمار محولا القضاء على كيانه . ولكن بالرغم من محاولة الاستعمار المتنوعة فى هذا السبيل وعرقلة التعليم العربى (فرض اللغة الفرنسية كلغة رسمية فى القطر الجزائرى — تحويل المساجد إلى كنائس — عدم تقدير الشهادات الاسلامية الأخرى ، وهلم جرا . . .) فان الروح القومية لا تزال باقية فى ثقافتنا ، إلا أن هاته الثقافة لم يمكنها أن تتمشى مع التقدم العالمى . فهى الآن لا تتفق ومقتضيات العصر .

ومن المعلوم أن الثقافة أهم عامل فى تكوين الوحدة الروحية والمعنوية . وأنها أساس

المدنية . فلهذا وجب الاعتراف بها . لاسيما في المغرب العربي إذ أنها وسيلة لتحقيق الوحدة الفكرية بين أقطاره الأربعة المتحدة جغرافياً ودماً ولغة وديناً .

ولئن كانت الثقافة من عوامل الوحدة الفكرية للامة ، فان الاستقلال الثقافي أمر نسي بين الأمم ، وذلك لأن المدينيات الإنسانية المختلفة قد تمازجت خلال العصور ، فنشأ من ذلك أثر مشترك في الثقافة بين الأمم ، فأثرت به كل أمة مثقفة ، مع حفظها لميزتها الخاصة والطابع المحلي المتكون من آثار الموقع الجغرافي في الدم والطبع وقوة الإنتاج الفكري وبهذا الطابع استطاع التمييز بين الثقافات وتقدير خطر كل منها في استقلال الفكر عند أهلها .

وللثقافة المغربية طابع عربي إسلامي ، كان ولا يزال العامل الأكبر في حفظ استقلال الفكر في المغرب . إذ بالرغم من اقتباسه من الثقافات الأجنبية الحديثة التي فتحت له آفاقاً جديدة وتقدمت به في شتى الميادين ، فان الفكر المغربي بقي مستقلاً ، واتخذ ما اقتبسه من الأجانب سلاحاً يقاوم به محاولات الاستعمار الأدماجي ، التي ترمى إلى مسح الشخصية . وهذه المحاولات الأدماجية التي تجرى بأساليب متنوعة ، قد ظهرت بوضوح تام

الذي ينشر في سائر القطر المغربي ثقافة لا تمت بأية صلة إلى الروح القومية المغربية . وذلك كاحلال التاريخ الفرنسي محل التاريخ الاسلامي . وقس على ذلك الجغرافية والأدب والفلسفة واللغة . وهو يرمى من وراء ذلك إلى إضعاف الثقافة العربية والتشقيص من شأنها لينفر منها أبناء المغرب ، ويقضى على الشخصية المغربية ومقوماتها . كما يرمى من جهة أخرى إلى إيجاد أعوان كمساعدين ، عسى يستعين بهم على استحكام الاستعمار في المغرب العربي . وينبغي أن يلاحظ إن هذا التعليم يرمى إلى تجريد المغرب من شخصيته من غير إدخاله في العائلة المغربية . بحيث أن عمله عمل مسخ وتشويه للشخصية المغربية فهو إذن خطر عظيم على كيان المغرب العربي .

ويتضح لنا هذا الخطر عندما ننظر إلى كيفية تنظيم التربية في بلادنا ، والصيغة التي تصطبغ بها .

التربية

فالتربية عندنا قسمان : التربية الرسمية والتربية الحرة - في المدارس التي أسسها المستعمرون لا يوجد أي اعتبار للقومية والشخصية والطبيعة المغربية في التربية . ففي المدارس الفرنسية صبغت التربية بصبغة فرنسية - وكذلك في المدارس الأسبانية . وهذه الصبغة دليل على أن

التربية الأجنبية عندنا ترمى إلى إحلال قيم معنوية أجنبية مقام القيم الوطنية . فاللغة المستعملة في هاته المدارس هي لغة المستعمر وكذلك التاريخ والجغرافية . فهي تربية لا تلائم التطور الطبيعي للمغرب . وذلك لأن المغرب له مدنية قائمة على غير القيم التي تقوم عليها المدنية المغربية أما التربية في المدارس الحرة ، فأنها مصطبغة بصبغة قومية . لأنها تستعمل لغة الوطن وتشرها . كما أنها تفرس المبادئ الدينية والخلقية الإسلامية . إلا أنها لا تزال ضعيفة . وذلك لأسباب متنوعة ، أهمها عرقلة التعليم العربي من طرف الاستعمار . وأما خارج المدرسة والمعمل والحقل والإدارة فهي قائمة على كواهل رجال أدركوا ضرورة تعميم التربية فأنشأوا هيئات وجمعيات متنوعة : رياضية للتربية البدنية — كشفية لتقوية الروح القومية — دينية وثقافية لنشر الدين ومكارم الأخلاق ومحاربة الأمية — نسائية كالاتحاد النسائي التونسي وجمعية النساء الملمات الجزائريات ، والحركة النسائية بمراكش وليبيا تعمل على رفع مستوى المرأة — نقابية ، كالاتحاد العام التونسي للشغل — أحزاب سياسية ، تربية الجماهير تربية سياسية والدفاع عن حقوق الوطن — تمثيلية وموسيقية ، تعمل لتربية الشعب بواسطة التمثيل والغناء والموسيقى — صحف ومجلات سياسية وأدبية .

فهذه المؤسسات القومية تجد مقاومة شديدة ، وتعرضها عراقيل كثيرة من طرف الاستعمار الذي داس جميع الحريات الأساسية وجميع حقوق الانسان بالمغرب . ففي مراكش مثلاً لا توجد حركة كشفية حرة ، ولا نقابة وطنية ، وحرية الصحافة وغيرها مخنوقة في مراكش والجزائر . وقس على ذلك جميع الحركات .

وبناء على ما تقدم يجب — لكي يتقدم المغرب تقدماً طبيعياً ، ويجاري الأمم الراقية ويشارك في المدنية الإنسانية وبناء عالم راق — أن تكون التربية فيه تربية قومية ، تراعى فيها المحافظة على وحدته المعنوية والروحية والطبيعية . فأن المغرب كل لا يتجزأ ، وحدته الجغرافية والتاريخ ، وأن الشعب المغربي شعب عربي مسلم . يجب أن تكون تربيته قائمة على مراعاة هذه الحقيقة . مع إدخال الأساليب الجديدة في التربية الحديثة التي نجحت بها الأمم الراقية . وهذا دليل واضح على أن الإستعمار الأوروبي في المغرب يحارب كل توجيه قومي ويريد أن يقضي على كيانه .

التعليم — فأن بسط الإستعمار هيمنته على الوطن حتى انقلبت فيه الوضعية وتغيرت الحالة رأساً على عقب . فشن الإستعمار حرباً شعواء على التعليم العربي بتشريع القوانين الجائرة

إصدار القرارات وغلق أبواب المدارس ومحكمة المعلمين الأحرار بدون موجب . كل ذلك قصد القضاء على الروح العربية ، وفصل المغرب عن الأقطار العربية الشقيقة . ولئن لم يتمكن الاستعمار من اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية بكل من القطر المراكشي والقطر التونسي . نظراً لوضعيهما السياسية ، فإنه أصدر سنة ١٩٣٨ قانوناً يعرف بقانون شوتان . يقضى باعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر . وهكذا لما كان الوضع السياسى متنوعاً في المغرب ، وجب لمن يريد بسط حالة التعليم أن يبين ماهو عليه في مراکش والجزائر وتونس .

والتعليم في المغرب قسمان : التعليم الرسمي والتعليم الحر ، فالتعليم الرسمي وضعه الاستعمار لغاية سيئة للمغرب ، إذ ليس القصد من هذا التعليم الثقيف وتوسيع المدنية المغربية من العلوم العصرية والسير بالمغرب إلى درجة عالية في التقدم ، والأخذ بيده لإنبات ذاتيته والقدرة على المشاركة في المدنية العالمية . وإنما القصد منه عكس ذلك تماماً ، لتثبيت أقدام الاستعمار في البلاد . وهذا التعليم يرمى إلى تسهيل السياسة الإستغلالية ، لأنه وسيلة إلى سهولة التخاطب بين المستعمر والمستعمر . وإذا نحن نظرنا إلى آثاره في نفسية المستعمر وجدنا له أسوأ أثر . إذ يخلق في نفسه مركب النقص ، بحيث يبقى شاعراً بدين ثقيل على عاتقه نحو المستعمر . كما أنه ينظر بعين الإكبار والإجلال إليه ، إذ أتاه بكتابة وقرائة ومعارف بينما لا يجد في وطنه ما ينشئ في نفسه الإعزاز بذاتيته أو مركب التفوق أزاء الأجنبي . ومن جهة أخرى فإن التعليم الرسمي منظم تنظيمًا ناقصاً . لا يسد حاجة الفكر إلى الثقافة . فهو في المراحل الثلاث واضح النقص والعجز على أداء رسالته الثقافية كما يجب . ولا يمكن بطبيعة الحال أن يكون صالحاً لخدمة مؤسسية سيئة . وهذا النقص يبرز في الإحصائية لعدد التلاميذ المغاربة الذين يسمح لهم بمزاولة التعليم فإن عددهم ضعيف جداً ،

ففي الجزائر ٤ .٪ بالنسبة للإطفال الذين هم في سن التعليم . وفي مراکش ٤ .٪ وفي تونس ١٠ .٪ . هذا فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي . وأما التعليم الثانوي فإنه يكاد أن يصبح من المستحيل على المغربي أن يزاوله . لأن النظام الاستعماري يشدد كثيراً على المغاربة في شروط الدخول إلى المدارس الثانوية . بينما يفسح المجال لأبناء المستعمر من وجهة أخرى . فإن هذا التعليم لا يستطيع أن يتعاطاه إلا الأغنياء . والاستعمار قد ملك العباد وأفقر البلاد .

وأما التعليم العالي ، فإن عدد الطلبة المغاربة فيه يكاد أن يكون معدوماً . ففي جامعة الجزائر العاصمة يوجد مائة من المغاربة ، بينما عدد الأجانب يجاوز الخمسة آلاف .

وأما التعليم الفني والصناعي ، فإنه معدوم في الجزائر ، ولا يوجد منه إلا بعض مدارس ابتدائية ، يتخرج منها الشباب مزوداً بمعلومات قليلة لا تضمن له الاستقلال في الحياة . ولما لهذا التعليم من الأهمية في العصر الحاضر المصطبغ بالصبغة الصناعية ، فإن الاستعمار لم يرد أن ينشره بين الأهالي حرصاً على الاستقلال بخيرات البلاد واستغلال مناجمها لفائده .

وأما التعليم الإداري فلا وجود له في الجزائر . وتوجد في تونس مدرسة إدارية وأخرى في مرا كس لم تؤسسها إلا أخيراً . ولم تظهر ثمرة هذا التعليم . ولن تظهر له ثمرة لأنه ناقص جداً . إذ ليس القصد من المستعمر أن يتكون رجال قادرون على تسيير دفة الحكم ، وإنما قصده أن يجد أعوانا يسهلون عملية الاستتباب في البلاد . وتوجد في تونس مدرسة للحقوق التونسية ، لا يفي برنامجها بحاجة التونسيين في هذا الميدان . ويكفي دليلاً أن الإمتحانات كلها شفهية كما أن شهادتها تعتبر من حيث القيمة في درجة الشهادات الثانوية .

وفيما يتعلق بالتعليم الحر ، فإنه يحمل صبغة قومية ، إلا أنه قد أصابه ضعف كبير بسبب المضايقات المتنوعة من طرف الإستعمار . ويتجلى هذا الضعف في المعاهد الإسلامية المغربية ككلية الزيتونة وكلية القرويين ومعهد ابن باديس فأن التعليم فيها لم يجار التعليم العصري الغربي لا عجزاً من المغاربة على مجاراة الأجانب ، بل قهراً ونضيقاً من طرف المستعمر .

وقد أظهر الشعب المغربي الرغبة في مجاراة الأمم المتقدمة في ميدان التعليم بفتح مدارس حرة على الشكل الحديث . إلا أنه لا يلاق التشجيع الكافي بل يلاق محاكمات ومضايقات شديدة ولا ننسى أن نفقات هذا التعليم يتحملها الشعب المغربي . والتعليم بوجه عام إنما يترعرع بسند جميع التكاليف المادية التي يتطلبها . ولكن ميزانية المغرب ليست بيد المغاربة . وهي لا تصرف في صالح المغرب . بل معظمها يخصص لرجال الجند والشرطة والحرس المتنقل وغير ذلك من المؤسسات الإستعمارية لحفظ النفوذ الإستعماري ، كنوسيع السجون وما أشبه ذلك . وللهذا يجب أن تكون ميزانية المغرب بيد المغاربة لتصرف في صالح البلاد . ولا يكون ذلك إلا إذا كان المغرب متمتع بالسيادة المطلقة والاستقلال التام . وبما أن ازدهار الثقافة لا يمكن إلا في جو من الحرية والأمن والاستقرار وأن الإستعمار يسمم هذا الجو ويعطل المواهب الفكرية المنتجة ويحرم المغرب من الثقافة الملائمة لطبيعته ، فأن استقلال المغرب ضروري لإزدهار الثقافة فيه . وبالجملة يجب أن تكون هذه الثقافة :

(١) ثقافة قومية ، أي هربية إسلامية ،

- (٢) وأن تكون تحريرية .
- (٣) وأن تكون موحدة .
- (٤) وأن تكون في خدمة الشعب .

الطاول العامة (المذكرات العامة):

أن التدابير التي يجب أن تتخذ لحفظ كيان المغرب العربي وتزويده بثقافة ملائمة لطبيعته يمكن تلخيصها كما يلي :

- (١) جعل اللغة العربية لغة رسمية في كامل المغرب وتعريب التعليم في مراحله الثلاث .
- (٢) تعميم التعليم وجعله اجباريا ومجانيا للذكور والإناث
- (٣) توحيد برامج التعليم وتجديدها مع أخذ ما يصلح لها من برامج الشرق والغرب الحديثة
- (٤) اصلاح التعليم القوي بالمعاهد الإسلامية المغربية ، وذلك بادخال المواد الحديثة من العلوم الحية فيها واصلاح برنامج التعليم وتجديد طريقته وفتح أقسام للتخصص .
- (٥) حرية التعليم وفتح أكثر عدد ممكن من المدارس العربية على الشكل الحديث وتخصيص اعتمادات له .
- (٦) الاعتراف بشهادات المعاهد الإسلامية كالزيتونة والقرويين وابن يوسف ومعهد ابن باديس في القسنطينة ، كالأزهر في سائر المغرب .
- (٧) إرسال بعثات من الطلبة الى الجامعات والمدارس الأجنبية الكبرى ومدهم بمساعدات مالية ليتابعوا دروسهم .
- (٨) تبادل المعلمين بين أقطار المغرب العربي مع استجلاب أساتذة من المشرق .
- (٩) فتح مدارس عربية لترشيح المعلمين والمعلمات في كل من الأقطار الأربعة .
- (١٠) ضمان حرية التفكير والتعبير .
- (١١) إنشاء مباريات في الإنتاج الثقافي والمكافأة على أحسن إنتاج في التأليف والترجمة والإنتاج الفني .
- (١٢) تشجيع الأبحاث العلمية ببناء معاهد وفتح مكاتب خاصة بها وتسهيل البحث خارج البلاد مادياً وأدياً .
- (١٣) تسهيل الطبع والنشر للمؤلفات العربية القديمة والحديثة .
- (١٤) تنشيط التعليم الفني والصناعي ونشره بصفة واسعة .

- (١٥) — إدخال تعليم التصوير والموسيقى العربية في السنوات الأخيرة من التعليم الابتدائي من المدارس العربية وفي التعليم الثانوي .
- (١٦) — تكوين جامعة للجمعيات الإسلامية الرياضية داخل كل قطر متصلة مباشرة بالجامعة العالمية ومشاركة المغرب العربي في الألعاب الأولمبية والمباريات الدولية .
- (١٧) — إدخال الرياضة البدنية رسمياً في برامج المدارس والمعاهد الإسلامية ، كالزيتونة بتونس والقرويين وبن يوسف براكش ومعهد ابن باديس بقسنطينة .
- (١٨) — ترغيب أكبر عدد ممكن من الطلبة المغاربة في التعليم الفني وحملهم على تعاطيه قلباً وقالباً بالرغم من الصعوبات الجمة التي تعترضهم في سبيل الدراسة .
- الحلول التي تتعلق برفع مستوى السكول الثقافي :
- (١) — فتح مدارس للسكول يتعلمون فيها القراءة والكتابة والحساب .
- (٢) — محاضرات في المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية والتاريخية .
- (٣) — عرض أفلام سينمائية علمية وتاريخية واجتماعية .
- (٤) — تشجيع المؤسسات الحرة للتربية والتعليم كمنظمات الشباب المتنوعة المذكور والآنث والسيدات .
- (٥) — فتح خزائن كتب شعبية للمطالعة .
- وبما جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية :
- يقترح المؤتمر : فيما يخص الإصلاحات الصناعية « توجيه الشعب توجيهها صناعياً ، وذلك بتكوين مدارس صناعية ، مع ضمان مستقبل خريجها » (الاقتراح الثالث من قسم الصناعة) . كما انه يقترح ، فيما يخص الإصلاحات الفلاحية « إعداد تعليم فلاحى محكم وإلقاء دروس على المزارعين وتعليم الأساليب الفلاحية الحديثة » (الاقتراح الثالث من قسم الفلاحة) .
- إلا أن المؤتمر يعتقد ، بأن هذه الحلول جميعها لا يمكن إنجازها ، إلا في بلاد حرة من قيود الاستعمار ، وعلى أساس برنامج تدريجي شامل .
- ولذا يدعو المؤتمر الأقطار الأربعة الشقيقة إلى تنسيق مجهوداتها وتوحيد وسائل عملها ، للاسراع بتحرير المغرب العربي من الاستعمار ، وإنجاز فلاحية قومية عصرية تسد حاجات البلاد قبل كل شيء ، وتكون أحد عناصر ثروته ورفاهيته .

ويقترح المؤتمر فيما يخص الاصلاحات الاجتماعية « تجنيد الطالب للمشاركة في النهوض الاجتماعي، وذلك :

— بالمساهمة بصفة فعلية في حياة العامل ومقاومة الامية ، ورفع مستوى الشغل (العامل) الفكرى وتحسين أسباب صحته .
ولهذا الغرض ، يجب :

- تسخير الطلبة لإلقاء دروس ليلية موجهة للعملة .
- إحداث جمعيات مشتركة بين المثقفين والعملة .
- تنظيم دروس يلقها أعضاء ومؤسسات الشباب على جماعات من الشغالين .
- السعى فى عرض أفلام تثقيفية على العملة .
- تكوين ارتباطات متينة بين جمعيات الطلبة والحركة الشغيلة . مثال ذلك :
- (١) — تكوين لجنة اتصال بين الطلبة والعملة للاسعاف الطبى والاستشارات القانونية .
- (٢) — قيام الطالبات ببعض الواجب ازاء نسوة العملة .
- (٣) — إنشاء مكاتب وبيوت للثقافة الشعبية .

ومما جاء فى تقرير اللجنة السياسية :

استقلال المغرب العربى ووحدة — أن الشباب المغربى فى الأقطار الشقيقة الأربعة (المغرب الأقصى — الجزائر — تونس — ليبيا) المؤمن برسائله الشاعر بخطورة الظروف الحاضرة ، والعازم على الأخذ بنصيبه من كفاح أمته ، يتخذ قراره الصريح ليكون فى طليعة الكفاح الوطنى ، حتى يفوز المغرب العربى قاطبة باستقلاله التام ووحدة الطبيعية المنشودة حسب القرار الذى اتخذته كل من الأقطار الأربعة ، والذى لا يحيد عنه ولا هوادة ، قبل التحصيل عليه غير منقوص .